



رئيس مجلس النواب

الرقم
التاريخ
الموافق

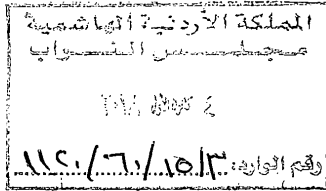
٨٣٩٩ / ب ٠
١٧ / ربيع الاول / ١٤٤٠
٢٥ / ١١ / ٢٠١٨

سعادة رئيس مجلس النواب
استاذي المحترم
٢٠١٨/١١/٢٥
٤/٢

سعادة رئيس مجلس النواب

إشارة لكتابكم رقم ٣٠٥٤/٦٠/١٥/٣ تاريخ ٢٠١٨/١١/٧ ومرفقه السؤال رقم (٤١) تاريخ ٢٠١٨/١١/٥ المقدم من سعادة النائب السيد خميس عطية.

أبعث لسعادتك بصورة عن كتاب معالي محافظ البنك المركزي رقم ١٥١٣٢ / ١/١٢ تاريخ ٢٠١٨/١١/٢٢ ، للتفضل بالاطلاع والعلم.



واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

١٢
١٤١٣

نسخة : مديرية الشؤون البرلمانية

المهندس موسى حابس المعاينة
وزير الشؤون السياسية والبرلمانية

١٣ السيد عبد الحميد العام
لشؤون التشريعية
١٤ السيد عبد الحميد العام
لشؤون التشريعية
١٥ السيد عبد الحميد العام
لشؤون التشريعية
١٦ السيد عبد الحميد العام
لشؤون التشريعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
الديوان العام
رقم الوارد: ٢٦١٩/٥
التاريخ: ١١/٤/٢٠١٨

الرقم: ١٥١٣٢ / 1/12
التاريخ: 14 ربيع الأول 1440 هـ
الموافق: 22 تشرين الثاني 2018 م

دولة رئيس الوزراء

تحية طيبة وبعد،

أشير إلى كتاب دولتكم رقم س.ب/7970 تاريخ 2018/11/7 والمتضمن كتاب
سعادة رئيس مجلس النواب ومرفقه السؤال رقم (41) المقدم من سعادة النائب السيد
خميس عطية.
أرفق لدولتكم الإجابة على استفسارات سعادة النائب.

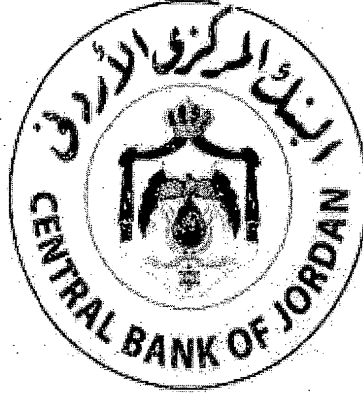
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المحافظ

د. زياد فريز

مرفق (1)

Mno-9-HT



البنك المركزي الأردني

الإجابة على استفسارات سعادة النائب السيد خميس عطية

السؤال رقم (41) تاريخ 2018/11/5

الوارد في كتاب سعادة رئيس مجلس النواب رقم 3054/60/15/3

بتاريخ 2018/11/7

الجزء الأول

ما هي الأسباب الحقيقية وراء انخفاض مخزون البنك المركزي من الاحتياطي الأجنبي بنسبة 11.4% مقارنة بالعام الماضي وذلك بالرغم من إيداع ما مجموعه مليار ومائة مليون دولار في البنك المركزي والصادرة عن قمة مكة؟

- بلغت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية بتاريخ 2018/11/19 ما مقداره 13.1 مليار دولار، وهو مستوى مريح وآمن من الاحتياطيات وكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات مدة 7.1 شهراً، وهو أعلى من المعدل المتعارف عليه دولياً والذي يقدر بثلاث أشهر من المستوردات، ويزيد بمقدار 588 مليون دولار عن مستواه في شهر أيلول من عام 2018 الذي كان أساساً لنسبة المقارنة التي وردت في سؤال سعادة النائب. ولابد من الإشارة الى ان الاحتياطيات الذي استندت إليه نسبة المقارنة (نهاية شهر أيلول 2018 عن نهاية عام 2017) لا تعطي صورة دقيقة وموضوعية عن أدائها، نظراً لتأثير العوامل الموسمية على مثل هذه المقارنة. ولتحديد الأثر الموسمي، فإنه من المناسب إجراء مقارنة بيانات الاحتياطيات لشهر أيلول مع مستوياتها من ذات الشهر من العام السابق، والتي تظهر انخفاضاً طفيفاً يقل عن 2%. وإذا ما أخذنا حجم التدفقات النقدية المتوقعة حتى نهاية العام بعين الاعتبار، فإن حجم الاحتياطيات سيتجه نحو الارتفاع خاصة عند ورود الجزء المتبقي من المنح والقروض من بعض الدول الصديقة.

الجزء الثاني

ما مدى تأثير الانخفاض على الاقتصاد الأردني وأثره على قوة الدينار الشرائية والاستثمار الأجنبي المباشر؟

- لقد تبني البنك المركزي الأردني نظام سعر الصرف الثابت للدينار الأردني مقابل الدولار الأميركي الذي طبق بنجاح منذ الربع الأخير من عام 1995. حيث يعتبر استقرار سعر صرف الدينار أحد دلالات ومؤشرات الاستقرار النقدي والمالي وهو الهدف الأساسي للسياسة

النقدية، ولقد سعى البنك المركزي الى تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة جاذبية الموجودات المحررة بالدينار مقابل تلك المحررة بالعملات الأجنبية، عبر المحافظة على هامش كاف بين الفائدة على الدينار الأردني والفائدة على الدولار الأمريكي. وقد أظهرت العديد من الدراسات المحلية والدولية أن سعر صرف الدينار الأردني يتماشى مع الأساسيات الاقتصادية ومستواها التوازني على المدى الطويل.

- أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد شهد تراجعاً خلال النصف الأول من العام الحالي يفوق 50%، متأثراً بالعديد من المحددات الداخلية والخارجية. ولا شك بأن ما تقوم به المملكة من إجراءات ضمن البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والهيكل من شأنه تعزيز ثقة المستثمرين وإعادة الزخم تدريجياً إلى الاستثمار المحلي والأجنبي، خاصة في ضوء بعض المؤشرات الاقتصادية الايجابية التي شهدتها الاقتصاد الأردني خلال عام 2018، ومنها عودة الصادرات إلى النمو الإيجابي، وإعادة فتح الحدود مع كل من العراق وسوريا، وحالة الانفراج في المنطقة التي بدأت ملامحها أكثر وضوحاً بعد سنوات طويلة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

الجزء الثالث والرابع

هل نسبة الاحتياطيات تأتي ضمن الحدود الآمنة للمستوردات؟ وما هي خطة الحكومة من أجل الوصول إلى الحدود الآمنة من الاحتياطي الأجنبي في البنك المركزي؟

- كما أشار البنك المركزي في الجزء الأول من الإجابة على تساؤلات سعادة النائب، فإن مستويات الاحتياطي من العملات الأجنبية لم تخرج أبداً عن مستوياتها الآمنة بكافة المقاييس والمعايير الدولية المستخدمة. وفي نفس الوقت فإن البنك المركزي يمتلك خبرة كبيرة ومنظومة واسعة من الأدوات الكفيلة بالمحافظة على جاذبية الدينار مقابل العملات الأجنبية، ولن يتوانى عن التدخل أينما كان ذلك ضرورياً

وبشكلٍ مكر واتخاذ السياسات والإجراءات المناسبة الكفيلة بالمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.

- كما ان استمرار الحكومة بأخذ الإجراءات اللازمة لضبط أوضاع المالية العامة، فضلا عن الإصلاحات المختلفة لتخفيض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي الى مستويات آمنة ومستدامة وتعزيز بيئة الاستثمار في المملكة، ستساهم بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي والتدفقات من العملات الاجنبية.



ثالثاً الوزير

الرقم
التاريخ
الموافق
٧٩٧٠ / ب / ٢٩
١٤٤٠ / صفر / ١١
٢٠١٨ / ٧

معالي محافظ البنك المركزي

أُبعث لمعاليتكم كتاب سعادة رئيس مجلس النواب رقم ٣/١٥/٢٠١٤ تاريخ ٧/١١/٢٠١٨ ومرفقه السؤال رقم (٤١) تاريخ ٥/١١/٢٠١٨ المقدم من سعادة النائب السيد خميس عطية.

يرجى الموافقة بالرد بالسرعة الممكنة للتمكن من الإجابة خلال المدة القانونية المحددة.

واقبلوا فائق الاحترام،،

رئيس الوزراء

Handwritten signature: *Handwritten signature*

نسخة : سعادة رئيس مجلس النواب
نسخة: مديرية الشؤون البرلمانية



مجلس النواب

وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
الديوان العام
رقم الوارد: ٦٤٩١/٢٠١٨
التاريخ: ١١/١٢/٢٠١٨

م ٢٠١٨/١١/٥
خ ٢٠١٨/١١/٥

دولة رئيس الوزراء

أبعث لدولتكم السؤال رقم (٤١) تاريخ ٢٠١٨/١١/٥ والمقدم من
سعادة النائب السيد خميس عطية.
للتفصل بالإطلاع والإجابة عليه خلال مدة لا تتجاوز أربعة
عشر يوماً سندا لأحكام المادة (١٢٨) من النظام الداخلي لمجلس
النواب.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

م. عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب



نسخة: سعادة النائب السيد خميس عطية.

نسخة: مدير الرقابة البرلمانية.

نسخة: رئيس قسم الرقابة التشريعية.



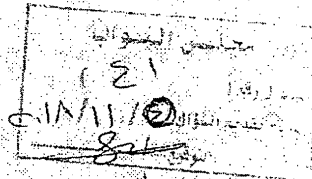
مجلس النواب

سعادة رئيس مجلس النواب

استناد الى احكام المادة 96 من الدستور وعملا بأحكام المواد 125 من النظام الداخلي
ارجوا توجيه السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء :

- 1- ما هي الاسباب الحقيقية وراء انخفاض مخزون البنك المركزي من الاحتياطي
الاجنبي (عملات وذهب) بنسبة 11.4 % مقارنة بالعام الماضي وذلك بالرغم من
ايداع ما مجموعه مليار ومائة مليون دولار في البنك المركزي والصادرة عن قمة
مكة ؟
- 2- ما مدى تأثير ذلك الانخفاض على الاقتصاد الاردني واثره على قوة الدينار الشرائية
والاستثمار الاجنبي والمحلي ؟
- 3- هل نسبة الاحتياطيات ضمن الحدود الامنة للمستوردات ؟
- 4- ما هي خطة الحكومة من اجل الوصول الى الحدود الامنة من الاحتياطي الاجنبي
في البنك المركزي ؟

ع
النائب
خميس حسين عطيه



الوكالة الاعلامية للنواب